Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (1) July(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

اللسانيات الجنائية وأهميتها في الدراسات القانونية في العراق

أ.م.د. أنور شناوي ذياب
كلية الحقوق/ جامعة النهرين
Anwar Shanawi Theyab
“Forensic Linguistics and Its Importance in Legal Studies in Iraq”
anwar@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

اللسانيات الجنائية فرع علمي يجمع بين تحليل اللغة والقانون، ويهدف إلى تحليل الأدلة اللغوية (نصوص، تسجيلات، خطابات) في الإجراءات القانونية. يبرز دورها في تحديد هوية المتحدثين أو الكتّاب عبر "البصمة اللغوية" الفريدة، وكشف التزييف، وتفسير الغموض في النصوص القانونية. في العراق، يواجه هذا التخصص تحديات مثل غياب التخصص الأكاديمي، وضعف التعاون بين المؤسسات القضائية واللغوية، رغم أهميته في جرائم العصر كالجرائم الإلكترونية والتهديدات. تُظهر دراسات الحالة الغربية (مثل قضية "ديريك بنتلي" وقضية الفاصلة بقيمة ١٣ مليون دولار) كيف يحسم التحليل اللغوي القضايا. أما في العالم العربي، فالتطبيقات محدودة، لكن هناك جهود فردية كتحليل خطاب قضية "هشام طلعت مصطفى" في مصر. التوصيات الرئيسة تشمل: إنشاء برامج أكاديمية متخصصة في العراق، وتطوير قواعد بيانات للأدلة اللغوية، وإدراج مساقات في المعاهد القضائية. هذه الخطوات قد تعزز العدالة عبر أدلة لغوية موثوقة، وتواكب التطور العالمي في العلوم الجنائية.الكلمات المفتاحية : اللسانيات الجنائية، البصمة اللغوية، الأدلة اللغوية، التحليل الجنائي، النظام القضائي العراقي، الجرائم الإلكترونية، الهوية اللغوية.

Abstract

Forensic linguistics is an interdisciplinary field that applies linguistic analysis to legal contexts, examining evidence such as texts, recordings, and discourse to aid judicial processes. Its core functions include speaker/writer identification through "linguistic fingerprints," detecting forgery, and resolving ambiguities in legal documents. In Iraq, despite its potential to address modern crimes (e.g., cyber threats), this discipline faces challenges: limited academic programs, scarce expert collaboration, and underdeveloped institutional frameworks. Western case studies—such as the Derek Bentley case (1952) and the $13-million comma dispute (2017)—demonstrate how linguistic analysis can decisively influence verdicts. In the Arab world, applications remain rare, though exceptions exist, like the linguistic examination of Hisham Talat Mostafa’s case in Egypt. Key recommendations for Iraq include establishing specialized academic programs (e.g., joint master’s degrees between law and linguistics faculties), creating databases for linguistic evidence, and integrating forensic linguistics into judicial training. These measures could enhance justice through reliable linguistic evidence and align Iraq with global advancements in forensic science.Keywords Forensic linguistics, linguistic fingerprint, linguistic evidence, crime analysis, Iraqi judicial system, cybercrimes, speaker identification.

المقدمة

تُعدّ اللسانيات الجنائية فرعاً حديثاً من فروع اللسانيات التطبيقية، تلتقي فيه اللغة مع القانون في ميدان العدالة الجنائية، إذ تُوظَّف الأدوات اللسانية في تحليل الخطاب الجنائي، وكشف التزييف، وتحديد هوية المتحدّث، وفهم المغزى المقصود من النصوص ذات الطابع القانوني أو الجنائي. وتبرز أهمية إدخال هذا التخصص من ضمن الوحدات الدراسية، ولا سيَّما في الدراسات العليا في العراق، لِما له من أثر بالغ في تطوير أدوات التحقيق والتحليل القضائي، وتعزيز دقّة الفهم اللغوي للنصوص القانونية. وقد بادرت العديد من البلدان، كالمملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة، إلى إدراج اللسانيات الجنائية من ضمن مناهجها التدريبية والقضائية، وأثبتت فعاليتها في البتّ في القضايا التي تعتمد على الدليل اللغوي.كما سبين ذلك في مطاوي البحث، وعليه فإن العناية بهذا المجال في البيئة الأكاديمية العراقية تمثّل خطوةً رائدةً نحو ترسيخ العدالة القائمة على الدقة اللغوية

والتحليل العلمي المنهجي.فضلاً عن بيان أهمية اللغة وترابطها وتأثيرها في بقية العلوم.ولا يقف أثر اللسانيات الجنائية عند حدود تحليل النصوص فحسب، بل يتعداها إلى تحليل التسجيلات الصوتية، ورسائل التهديد، والبيانات الإلكترونية، والتغريدات، وكل ما يُستخدم بوصفه دليلاً لغوياً في الإجراءات القضائية. وهنا تبرز الحاجة إلى تكوين باحثين يمتلكون خلفية (لغوية)متخصصة، قادرين على التعاون مع رجال القانون في فهم وتحليل القرائن اللفظية التي قد تكون حاسمة في إثبات البراءة أو الإدانة ، ويدعم السيادة المعرفية في المجال العدلي، ويمنح المؤسسات القضائية أدوات جديدة تواكب التطور العالمي في علم الأدلة.وإذا نظرنا إلى التجارب الدولية، نجد أنَّ المحاكم باتت تستعين بالخبراء اللسانيين إلى جانب المحامين والقضاة، بل إنَّ بعض الجامعات العريقة خصصت برامج أكاديمية مستقلة في اللسانيات الجنائية، تجمع بين التدريب اللغوي والتطبيق القانوني. وهذا ما نأمُل أن يتحقق في العراق من خلال دمج هذا الحقل المعرفي من ضمن الخطط الدراسية لكليات القانون، واللغات، والعلوم الجنائية، وتهيئة ملاكات متخصصة تجمع بين الحسّ اللغوي العميق والفهم القانوني الدقيق.إنَّ إدخال اللسانيات الجنائية في الدراسات القانونية ليست ترفاً معرفياً، بل ضرورة تستدعيها تطورات الواقع القضائي، وتفرضها التحديات التي تواجه النظام العدلي، ولاسيّما مع تصاعد الجرائم الإلكترونية والخطابات المضلّلة. فبهذا التخصص نضمن تحليلاً لغوياً دقيقاً، ونرتقي بمستوى العدالة من مجرّد الاجتهاد القانوني إلى التقدير العلمي المبني على الدليل اللغوي الموضوعي.وهذا ما لاحظته عبر تسع سنوات في أثناء تدريسي في كلية الحقوق،إذ وجدتُ فقراً معرفياً بيّناً بين اوساط الأساتذة المتخصصين القانونيين بهذا العلم،فضلاً عن طلابنا،وحاولت على استحياء اقتراح بعض الموضوعات لطلبة السنة الرابعة لبحوث التخرج تهتم في مجال اللغة والقانون،ومنها اللسانيات الجنائية،وقد لاقت استحساناً من لدن الطلبة،وأيضاً من الاساتذة المتخصصين في مجالهم،وأردتُ عبر هذا البحث التأكيد على أهمية موضوع الدراسة،وبيان أثره في مجال القانون،مستعرضاً بعض الشواهد والقضايا الجنائية من محاكم غربية،وأخرى عربية،لعله يكون بادرةَ خيرٍ ،والدرجة الأولى في سبيل تضمين هذه المادة من ضمن مفردات الدراسات القانونية في العراق، وقد قسّمتُ البحث على مبحثين:**المبحث الأول** : ما هيَّة علم اللسانيات الجنائي،وقسمته على مطلبين:المطلب الأول: نشأة علم اللسانيات الجنائي ومفهومه.المطلب الثاني: استخدام الأدلة اللغوية في الإجراءات القانونية**المبحث الثاني** : نماذج تطبيقية،وقسمته على مطلبين:المطلب الاول: التطبيقات القضائية الغربية لعلم اللسانيات الجنائي المطلب الثاني: واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي وختمته بأهم النتائج والتوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: ماهية علم اللسانيات الجنائي

قبل البدء في إيضاح ماهيّة علم اللسانيات الجنائي في المجال القانوني وأهميته، لا بد أنَّ نمر سريعاً لبيان النشأة، ثم لمعرفة مفهوم هذا العلم من مختلف الآراء والنظريات ووجهات نظر الباحثين بهذا العلم. ثم سنتطرق إلى كيفية استخدامه ومجالات استخدامه المتعددة التي تساعد على حلّ القضايا القانونية من مختلف الجوانب باستخدام اللغة. ولذلك، سينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:•المطلب الأول: نشأة علم اللسانيات الجنائي ومفهومه.•المطلب الثاني: استخدام الأدلة اللغوية في الإجراءات القانونية.

المطلب الأول: نشأة علم اللسانيات الجنائي ومفهومه

يُعد علم اللسانيات الجنائي، أو ما يُعرف أيضاً بعدة تسميات منها (علم اللغة الجنائي)، و(علم البصمة الكلامية)، (علم اللغة الشرعي)، و(اللسانيات القضائية)،(واللسانيات القانونية) ،(لسانيات الطب الشرعي)[1]، علماً من العلوم الإنسانية، وهو فرعٌ من فروع علم اللغة التطبيقي.إذ عُدَّ علم اللغة الجنائي فرعاً حديثاً من فروع اللسانيات التطبيقية، يرمي إلى تحليل اللغة في سياقات قانونية وجنائية. وبرغم صعوبة تحديد تاريخ دقيق لنشأته، إلا أن جذوره الأولى تُرد إلى العصور الإغريقية والرومانية، حين أثيرت قضايا تتعلق بنسبة بعض الأعمال الأدبية إلى مؤلفيها. وقد استمر هذا الاهتمام في عصر النهضة، إذ أُثيرت شكوكٌ بشأن صحة نسبة نصوص كبرى مثل الكتاب المقدس، والأحاديث النبوية، وأعمال شكسبير.[2]وفي العالم العربي، لا يزال هذا العلم في طور التأسيس الأكاديمي،من دون حضور تطبيقي واسع. ومع ذلك، يمكن القول إنَّ علماء الحديث المسلمين، والمفسرين، مارسوا أشكالاً مبكرة من هذا العلم عبر تحليل الروايات والأسانيد بأسلوب دقيق يشبه تقنيات التحليل الأسلوبي المعاصرة، لكنها لم ترتقِ لكي تكون علماً قائماً برأسه، لأنها كانت تندرج من ضمن تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية.أما التطور المؤسسي لعلم اللغة الجنائي بمعناه المعاصر فقد بدأ بوضوح في الولايات المتحدة خلال ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين، بفضل أبحاث العالم الأمريكي روجر شاي وزملائه. وأسّس مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لاحقاً مختبراً متقدماً لتحليل البيانات اللغوية، مما ساهم في ترسيخ هذا المجال علمياً ومهنياً.وقد ساهم التقدّم في تقنيات تسجيل الصوت والتحليل الرقمي في تعزيز مصداقية هذا العلم واعتماده قضائياً. وكان المصطلح (علم اللغة الجنائي) قد استخدمه أول مرة اللساني السويدي جان سفارتفيك عام ١٩٦٨، في تحليله لقضية إيفانز، التي شكّلت نقطة تحوّل في الاعتراف بقيمة التحليل اللغوي في كشف الحقيقة القضائية[3].وفي عام ١٩٩٩، أُطلقت أول برامج الماجستير المتخصصة في هذا المجال في جامعة كارديف، تلتها في عام ٢٠٠٨

إنشاء مركز علم اللغة الجنائي في جامعة أستون ببريطانيا، مما يدل على اتساع الاهتمام الأكاديمي والمهني بهذا التخصص الحيوي[4]وقد عرفه الأستاذ (أشر Asher)[5]، بأنه:((فرع من فروع علم اللغة التطبيقي،وهو يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيّنات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم))[6]. ويقدم الأستاذ (كوبوسوفKoposov)[7] تعريفاً أكثر توسعاً، إذ عرفه بأنه:((العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء))[8]كما يميل الدكتور مسعودي، إلى تسميته بوصفه علماً حديثاً وأنه مستمد من اللسانيات النصية وتحليل الخطاب كتحليل المحادثة وافعال الكلام كالتهديد والتزوير ،فضلاً عن تركيب الجمل من حيث القصر والطول ،وطابع الكتابة بل حتى المعجم من حيث الفقر والثراء والأخطاء المرتكبة،إذ يدرس اللغة في إطار تحقيق أو محاكمة لفائدة مصلحة أمنية أو قضائية، ويتمثل الأمر في دراسة النصوص والتسجيلات من طرف المحقق.[9]وقد نقل الدكتور وسام جمعة لفتة عدداً من التعاريف نذكر منها اثنين، **الأول** بأنه: فرعٌ جديدٌ نسبياً من فروع علم اللغة التطبيقي يدل على وجود تداخل بين اللغة والقانون، ويهدف إلى التحقيق في استخدام اللغة في المؤسسة القانونية ولغة الجرائم والنصوص المزورة من خلال استخدام النماذج اللغوية والإحصائية[10]، **والثاني** بأنه: علمٌ يُعنى بالنصوص المنطوقة أو لغة الإشارة أو الكتابة التي يمكن استعمالها في سياق التحقيق الجنائي أو بوصفها دليلاً في المحكمة[11]ومع أنَّ هذا العدد من التعريفات وغيرها مما لا يسع المجال لذكرها ، إلا أن هناك خلافاً بين أوساط الباحثين حول مدى نطاق هذا العلم. فالبعض يقتصر في استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة الجنائي للتحري في الجرائم التي تشكل البيانات اللغوية فيها جزءًا من القرائن والأدلة الموجودة بمسرح الجريمة أو النزاع. أما البعض الآخر، فيوسعون دائرة نطاق تطبيق هذا العلم ليشمل دراسة كل ما سبق، فضلا عن دراسة العلاقة بين اللغة والقانون. ومع ذلك، فقد اتفق الباحثون على أنَّه تحليل دقيق ومنهجي للخصائص الصوتية والبصرية والاجتماعية للشخص الذي يكون من ضمن دعوى قضائية ويتميز بها عن غيره من الأشخاص. إذ تسهم هذه التحليلات في تضييق دائرة المشتبه بهم، وهي بذلك تزيد من فعالية العمل الجنائي. ويُعد تقييم الاستجوابات والتصريحات القضائية لدى الشرطة وفي المحاكم أبرز مجالات التطبيق لهذا العلم، إذ تُقارن هذه الأقوال لتبيان براءة المشتبه به أو إعادة تحقيق العدالة في إحدى القضايا[12]أما البصمة الكلامية فترمي إلى كشف سمات الفرد الكلامية الخاصة بطريقة علمية عن طريق رصد التجاوزات النصية للمتكلم ومراقبة الانحرافات عند المتكلم، كتكرار صوت أو لازمة أو مجافاة الترتيب التقليدي لنظام الجملة، أو بناء تسلسلات متشابهة من الجمل، بغية الكشف عن رؤى المتكلم وملامح تفكيره وما وراء ألفاظه وسياقاته من معنى ومغزى، من أجل خدمة المحكمة ورجال القانون في التوصل إلى أدلة تساعد في حلّ القضايا التي تكون اللغة جزءًا من أدلتها.[13]وتزخر الأدبيات العالمية، ولاسيّما الإنجليزية، بالحديث المستفيض عن تخصص اللسانيات الجنائية، وهو حديث يتقاسم اللغة والحسّ الأمني أو القضائي أو القانوني أو الجنائي[14]**اللغة بوصفها بصمة إصبع (the Language as a fingerprint)**لكل إنسانٍ بصمة لغوية شبيهة بمفهوم البصمة المادية للأشخاص. فمثلما يترك الجاني بصمات أصابعه أو آثار أقدامه خلفه في مسرح الجريمة، فإنه يترك على الغرار نفسه بصماته اللغوية، سواء تم ذلك عن طريق المشافهة أو الكتابة. فاللغة يمكن أن تساعدنا في حلّ الجرائم،كما يمكنها منعها.وقد أُجريت دراسة في جامعة برونيل البريطانية ونُشرت في مجلة علم النفس التجريبي، إذ كانت نتيجة هذه التجربة أنه تم جلب خمسة أشخاص وطُلب من كل شخصٍ أن يتكلم مرتين، وتم اختبارهم أمام ٤٦ طالباً، وطُلب منهم إصدار حكمٍ بسيطٍ لنسبة الجملتين للشخص نفسه.فاستطاع الطلبة معرفة ذلك عن طريق ربط حروف العلة التي استعملوها، والطريقة التي ضحكوا بها، فالتمييز كان ناجحاً نسبياً[15] وقد أثبت العلم الحديث أنَّ لكل إنسانٍ صوته الخاص الذي يتميز به كما يتميز ببصمة الأصابع، فكما أنه لا تتشابه بصمة الأصابع لدى الأفراد، فكذلك لا يتشابه صوتان لفردين مختلفين.ومثلما يختلف صوت الإنسان من شخص لآخر، فإن أسلوبه في الكتابة يختلف أيضاً. إذ قُبِضَ على الكثير من المجرمين وَوُضِعوا في السجن من خلال علامات ترقيم وفوارز (فواصل). ونذكر حادثة قتل حصلت في عام ٢٠٠٤ وتم التوصل إلى القاتل عن طريق علامات الترقيم الملتوية التي استعملها.[16]ويُطلق على البصمة اللغوية من قبل اللغويين اسم اللغدية(Idiolect) ، وهو مصطلح يشير إلى اللغة الفردية لشخص معين، مثل المفردات التي يتقنها، وسلوكه اللفظي، وطريقته في التعبير والكلام، أو ما يسمى باللهجة الاجتماعية (Sociolect)، وهي الخصائص المميزة للهجةٍ ما أو للغةٍ مرتبطةٍ بمجموعة من الأفراد ينتمون بالضرورة إلى مجتمعٍ واحدٍ. ومن مثل هذه اللغات: لغة الشارع السرية لتداول المخدرات أو لغة الاتجار بالأعضاء. فاللغدية واللهجة الاجتماعية تشكلان المادة الخام التي يُعتمد عليها بوصفها دليلاً جنائياً لإثبات الشبهة على أحد مرتكبي الجرائم، ولاسيَّما أولئك الذين يتبعون رسائل التهديد للإيقاع بضحاياهم[17]وتصدر بصمة الإنسان الكلامية، أي أسلوبه وطريقته الخاصة في الكلام، عن طبقات الرغبة واللاوعي. فجوهر الإنسان كامن في لغته؛ لأن اللغة تعبر عن اللاشعورالفردي، إذ يظهر فيها تفاعلات الذات وصراعاتها الداخلية، وإن اللاوعي هو منبع اللغة الأساسي، وأن اللاوعي الإنساني مصمم كاللغة، له قوانينه وقواعد بناء عباراته

وصفاته الجوهرية[18]، لذلك فهما صنوان. وكما يؤكد علماء النفس اللغوي، ثمة توحدٍ بين منشئ النص وأسلوبه اللغوي بحيث لا انفصالَ بينهما ولا انفصامَ فيه، إلى الحد الذي يصبح فيه كاشفاً عن مكنونات صاحبه، ومعبراً عما في دواخله وخباياه، مما يعني أن لكل أسلوب صورة خاصة بصاحبه تبين طريقة تفكيره، وكيفية نظرته إلى الأشياء وتفسيره لها، وطبيعة انفعالاته.[19]وتقدم اللغة العربية فرصة جيدة في تحديد البصمة الكلامية للمتهمين عن طريق تحليل البنية التركيبية للنصوص، مثل الالتفات الذي يعني التحول عن معنى إلى آخر، أو عن استخدام ضمير إلى غيره، أو عن أسلوب إلى آخر، وهي تقنية يلجأ إليها المتكلم طلباً للهروب أو لجعل لغته أكثر وَخْزَاً[20]. مثال ذلك أن يتحول عن التكلم إلى الخطاب أو إلى الغيبة، أو الإخبار عن المذكر بالمؤنث، أو مثال تحول المتكلم من ضمير المخاطب إلى ضمير الغائب بغية الهروب من ذكر المهجو واستباحة له، لما في ضمير الغائب من تهميش.[21]وفي هذا الصدد، يقول البروفيسور ريموند دروميل(Raimund Drommel) [22] في كثير من الحالات، تكفي عينة من الأدلة اللغوية لفتح قضية جنائية ضد مشتبه به، مثل لهجته الشخصية أو استخدام المشتبه به لنوعٍ من الكلمات والعبارات أو تركيب لغوي معين يتكرر لديه بصورة خاصة، فيدفعنا هذا التصريح إلى الاعتراف بقيمة الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، فهي قادرة على التأثير في عملية إدراك الأحداث ومعرفة هوية المشاركين فيها، وهذا ما يُفسر لماذا قد تفشل بعض القضايا الجنائية في تحقيق العدالة[23]ولما تقدم نرى يجب أن نفرق بين توظيف الصوت وما يتبعه في المساعدة القضائية سواء بتحديد الجاني في أيّ قضيةٍ كانت أو في تضييق دائرة المشتبه بهم،من خلال السمات الصوتية وتفصيلاتها التي فُصّل القول فيها في غير موطنٍ،ولاسيّما في البحوث التي تصطبغ بصغة القانون أكثر مما تتجه للغة،ومن هنا فليس صحيحاً ما ذهبت إليه الباحثة منال محمد علي الحافي حينما نقلت عما نقله ابن فارس عن القاضي أبي عبيد البغدادي ت(٣١٩)[24]حينما مَثُل أمامه متخاصمان يَدَّعى أحدهما على الآخر مالاً،فقال للقاضي ما لُهُ عليَّ حقٌّ فنطقها بالضم،من دون ان ينتبه إلى أنه قالها، وفهمها القاضي بأنه ينفي لا يثبت،وقد سأله القاضي أتعرف الإعراب فقال المُدَّعي: نعم، فقال القاضي على الفور: قم قد ألزمتكَ المالَ.لكن المدّعي كان يقصد: ما لَهُ عليَّ حقٌّ لمعنى النفي[25]، إي ليس له حقٌّ، إذ ذهبت الباحثة إلى أنَّ هذه الحادثة وسِواها تعد من اللبنات الاولى في إرساء اتصال اللغة بالقانون،وهي في صدد بيان جذور علم اللسانيات الجنائي[26]،فهذه الحادثة وغيرها مما جاء على غرارها لايمكننا عدّها من الجذور الاولى واللبنات لعلم اللغة الجنائي؛لأن اللسانيات الجنائية تهدف إلى مساعدة القضاة في أحكامهم،وكشف الظلام قبالة أعينهم،وهي عونٌ للمحققين في كشفهم للجريمة، لا ان تكون خنجراً في ظهرمن جهل بها،وإن ادَّعى علمه بها،ومعرفة أسرارها،فالواقع والعُرف وبقية الأدلة يجب أن تكون حاضرة لدى القاضي،ولا يجوز له أن يحكم خلاف تزاحم الدلائل، فما رواه ابن فارس إنْ صحّ فهو يُحسب على القاضي لا إليه[27]،فكان الأولى به أن يقول للمدّعي(الدائن) –وهو جاء مطالباً بماله على المدّعى عليه(المدين)– انتبه فأنت تقول خلاف ما جئت تشتكي إليّ به، ولا يجوز ظلمه بسبب عدم معرفته للغة وإن ادعى وقال :نعم أعرف. فهذه القصص وغيرها لا تعد من ضمن مايتناوله علم اللسانيات الحديث،فتلك نصوصٌ تُروى للفائدة اللغوية،وربّما قيلت لهذا الغرض حصراً،لا على سبيل حصولها واقعاً.وهذه القصص والافتراضات شاعت وذاعت كما هو معروف في نهايات القرن الثالث الهجري وما بعده،ولاسيما بعد تأثر اللغة بمستوياتها كافة بالمنطق والفلسفة،وعليه فلا نوافق ما ذهب إليه الدكتور عامر محسون الفتلي في تعقيبه على هذه القصة بأنَّ القاضي حسم القضية بمرافعةٍ واحدةٍ وبوساطة النحو دليلاً معتمداً في القضاء[28]،وكأنَّ القاضي قد حقق نصراً مبيناً، وفتحاً كبيراً في حكمه هذا، ولو التفت الدكتور الفتلي في روايته الاولى عن أم سلمة(رضي الله عنها) عن البني الخاتم (صلى الله عليه وآله) حين التجأ الى اللغة لانتفاء الادلة بين المتخاصمين في إرثٍ لهما، فقرر النبي الخاتم(صلى الله عليه وآله) أن يحكم استنادا للغة وقال: (فإنما أقضي بينكم على ما أسمع)؛لان المتخاصمَين ليس لديهما أدلة بيّنة قدماها للنبي (صلى الله عليه وآله)[29]فاللغة تعد وسيلة من وسائل تحقيق العدالة في القضايا القانونية لحلّ النزاعات،ولا يجوز أن تكون معياراً وحيداً للحلّ إلا في حالاتٍ مشددةٍ ضيقةٍ ونادرةٍ كما في رواية ام سلمة السابقة.**علم اللغة الجنائي والقانون(Forensic Linguistics and the Law)** إنَّ الجرائم يمكن أن تكون على نوعين من حيث وجود اللغة فيها:**النوع الأول:** جريمة لغوية، مثل أن يسب شخصٌ شخصاً آخرَ، أو يتعرض لأصله وعرقه ودينه، ويتوقف الاعتداء هنا. فهذه جريمة أداتها اللغة، حيث ارتكب الجاني جريمته بالتلفظ أو الكتابة ولم تؤدِ إلى جريمة أخرى مثل القتل أو الضرب.**النوع الثاني:** جريمة من نوع آخر، مثل القتل أو الإرهاب أو التغرير أو الاستدراج. فهذه الجرائم ليست لغوية بحد ذاتها، ولم تقتصر على اللغة، وإنما كانت اللغة عاملاً مهماً وربما كانت أداة فيها من ضمن أدوات أخرى. فالقتل ربما خُطط له بالاتفاق عن طريق اللغة مع عصابة مثلاً، والإرهاب جرى التخطيط له باستخدام لغة بين الإرهابيين، ومثله الاستدراج والتغرير. واللغة ستكون هنا إما دليلاً أو قرينةً تستخدم للإدانة أو التبرئة.[30]وكلا هذين النوعين يمكنهما الإفادة من اللسانيات الجنائية، وكذلك استخدام التحليل اللغوي واللساني فيهما بشكل كبير للإدانة أو التبرئة أو الإثبات أو الدحض، أو أن يكون هذا التحليل اللغوي قرينة تعضد القرائن والأدلة الأخرى، أو لتكوين قناعة لدى القاضي أو لدى الشهود أو المحلفين بإدانة المتهم أو تبرئته.فلو فرضنا أنه في إحدى الجامعات، قام

طالبٌ بإرسال رسالة نصيّة إلى زميله يقول فيها:(اليوم لازم نفجّر الجو ونخلّي الكل يسكت)وتلقّى الأمن الجامعي إشعاراً من أحد الطلاب الذين رأوا الرسالة بالمصادفة على شاشة الهاتف، فتم توقيف الطالبين على الفور، ورُفعت القضية إلى الجهات الأمنية، بتهمة التحريض على العنف أو التهديد بعمل إرهابي.وفي أثناء التحقيق:قال الطالب الأول (المُرسِل):إن عبارته "نفجّر الجو" هي مجاز دارج بين الطلبة، ويقصد بها إثارة الحماسة أو الضحك في قاعة المحاضرة، وأنه كان يتحدث عن تقديم فقرة فكاهية من ضمن فعالية طلابية.وقال الطالب الثاني (المُتلقّي):إنَّه فهم الرسالة بالمعنى الحماسي نفسه، ولم يخطر بباله أنها تشير إلى عملٍ عنيفٍ، وأنَّهما حضّرا مشهداً مسرحياً ساخراً لذلك اليوم.وفي أثناء المحاكمة:استعانت المحكمة بخبيرٍ في اللسانيات الجنائية، فبيّن الآتي: إنَّ عبارة "نفجّر الجو" في السياق الطلابيّ المحليّ هي تعبير مجازي يُستخدم للإشارة إلى إحداث جوٍّ مبهجٍ أو مثيرٍ.ولم يظهر في الرسالة ما يدل على استعمال لفظ "تفجير" بالمعنى الحرفي أو الإرهابي .

النتيجة:

١-أُسقِطَت تهمة التحريض على العنف، لعدم قيام الدليل اللغوي الحرفي على القصد الإجرامي.

٢-تم الاكتفاء بتوجيه تنبيه تأديبي لاستخدام تعبير غامضٍ في ظروف أمنية مشددة.

الدلالة:هذا الافتراض يوضح كيف يمكن أن تُؤثّر اللغة•:في توجيه الاتهام أولياً عند فهمها بشكل حرفيّ.•ثم تُساهم في تبرئة المتهم بعد تحليل السياق اللغوي والثقافي إذ يرمي هذا العلم إلى نسبة البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة إلى أصحابها، سواء كانت نصوصاً شفويةً مسجلةً صوتاً أو صورةً، أو مدونةً كتابةً، من أجل تحديد هوية المتهم أو الجاني.وهو دراسة أصيلة غايتها عبور الحدود التقليدية للاختصاصات، عبوراً من شأنه أن يربط بين الحقول الأكاديمية التطبيقية المتنوعة عبر الدمج بين القانون واللغة ومدارسهما الفكرية والعلمية المتغايرة، ومن ثَمَّ الوصول إلى نتائج نفيسة تخدمهما معاً.[31]فهناك علاقة وطيدة بين علم اللغة الجنائي والإجراءات القانونية، سواء كانت هذه الإجراءات القانونية تتعلق بالمسائل الجنائية أو النزاعات المدنية. وتقوم هذه العلاقة على مرتكزين أساسيين هما: **جانب التحقيق الجنائي، وجانب النظر بلغة القانون**. أما في الجانب الجنائي، فإنَّ هذا العلم يسعى لإثبات صحة نسبة البيانات اللغوية إلى الجاني أو محاولة الكشف عن الجاني عن طريق بياناته اللغوية التي تصدر منه إذا كان مجهول الهُويَّة، أو إثبات براءة المتهم منها. وعلى الجانب الآخر، فإن علم اللغة الجنائي ينظر في مدى وضوح لغة القانون ومدى فهمها لدى عامة الناس وخاصتهم. كما يهتم بقضايا الترجمة في المحاكم، والتحريات القانونية، ومدى دقتها، والمشاكل اللغوية الناتجة عن الاختلافات الثقافية للمتهمين المنتمين لبعض الأقليات، ومدى تأثير ذلك على التواصل بين المتهم وسلطات المحكمة والقانون، وتأثير ذلك على سير العدالة.ففي كل الظروف السابقة، يستخدم عالم اللغة معرفته بأصول علم اللغة العام ونظرياته وتقنياته لإثبات أو نقض البيانات اللغوية المنسوبة للمتهم. وهذا الأمر ربما يتطلب من اللغوي التعامل مع فروع علم اللغة ومجالاته كافة، مثل نظريات اكتساب اللغة، وعلم اللهجات، وتحليل الخطابات، وعلم الأصوات، وعلم الأسلوبية، وغيرها لتحقيق أهدافه المذكورة أعلاه[32].ولتحديد أيّ مرحلةٍ من الإجراءات القانونية يُستدعى عالم اللغة الجنائي للإدلاء بشهادته، فإنه يُنظر للإجراءات القانونية التي تحدث على أنها تتكون من ثلاث مراحل يحصرها الاستاذ أولسون (Olsson)[33] فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات والتحريات **المرحلة الثانية:** مرحلة المحاكمة.**المرحلة الثالثة:** مرحلة الاستئناف.فقد يُستدعى عالم اللغة الجنائي للإدلاء بشهادته في مرحلة التحري بعد فحص البيانات الموجودة في تلك المرحلة إن كانت تحتوي على بيانات لغوية، وقد يُكتفى بذلك. وقد يُستدعى في مرحلة المحاكمة دون مرحلة التحري، أو يُستدعى في مرحلة استئناف الحكم دون غيرها إذا ظهرت معلومات وبيانات لغوية لم تكن متاحة في المرحلتين السابقتين. وقد يُستدعى اللغوي للنظر في بعض القضايا حتى قبل مرحلة التحري، وقبل أن تكون المسألة موضوعاً لنزاعٍ قانونيّ لتقديم وجهة نظره للمتخاصمين[34].وتأسيساً على ما سبق، يتبيّن أنَّ استدعاء الخبير اللغوي في الإجراءات القانونية لا يخضع لنمطٍ واحدٍ، بل يتحدّد على وفق مرحلة ظهور البيانات اللغوية ،وطبيعة النزاع القائم. فقد يُستعان به في أيّ من مراحل الدعوى: التحري، أو المحاكمة، أو الاستئناف، بل قد يُستدعى أحياناً قبل نشوء النزاع بشكلٍ رسمي، إذا دعت الحاجة إلى رأيه الفني في مادة لغوية محلّ خلافٍ محتمل.

المطلب الثاني:استخدام الأدلة اللغوية في الإجراءات القانونية(Use of linguistic evidence in legal proceedings)

تتمثل مجالات تطبيق علم اللغة الجنائي فيما يلي[35]:

١-**إثبات هوية المتحدث :(Speaker Identification)** يُعد من أبرز مجالات اللسانيات الجنائية وأكثرها شيوعاً في القضايا الجنائية والمدنية، ويتم ذلك إما بالاستماع المباشر أو باستخدام أجهزة تقنية متطورة. ويُستند في هذا المجال إلى نظريات علم الأصوات الجنائي وتطبيقاته بهدف التعرّف على هوية الشخص من خلال خصائص صوته.وبعبارة أخرى، يعتمد هذا التخصص على المعرفة الدقيقة بعلم الأصوات من أجل إثبات صلة المتهم بالواقعة محلّ التحقيق أو نفيها، وذلك من خلال تحليل التسجيلات الصوتية المرتبطة بالحادثة. ومن المعلوم أنَّ العديد من الجهات

الأمنية والقضائية حول العالم، المعنية بمكافحة الجريمة وتعقّب الجناة، تستخدم تقنيات التنصّت الحديثة لمراقبة تحركات المتهمين أو المشبوهين، سواء في قضايا جنائية أو إرهابية أو مخالفات قانونية أخرى.وتشمل تلك الإجراءات التنصّت على المكالمات الهاتفية، أو زرع أجهزة تنصّت دقيقة في الأماكن المحيطة بالمستهدف، للحصول على تسجيلات صوتية تُسهم في إثبات الجريمة أو البراءة. وتُصبح عملية تمييز الصوت أكثر دقةً ووضوحاً عندما تكون المراقبة موجهة ومحددة الأهداف، أو عندما يذكر المتحدث أسماء أشخاص أو أماكن خلال حديثه.

٢-**إثبات هوية الكاتب في النصوص المكتوبة:** يختص هذا المجال بتحديد هوية الشخص الذي كتب نصاً معيناً، ويُستخدم في قضايا الانتحال والسرقات الأدبية عبر تحليل أنماط استخدام اللغة مثل المفردات والتراكيب والقواعد.

٣-**تحليل الحوار أو الخطاب:** يُعنى بدراسة النصوص المكتوبة أو المنطوقة لكشف دور الأطراف المشاركة، ومعرفة من بدأ الحوار، وما إذا كان المتهم مشاركاً طوعياً أو مجبراً، وذلك من خلال تحليل مقاصد الكلام واستخدام آليات الهرمينوطيقا والسيمياء.

٤-**علم اللهجات:** يهتم بدراسة السمات الخاصة للهجات لتثبيت أو نفي نسب الحديث إلى شخص معيّن بناءً على لهجته.

٥-**تحليل اللغة الأصلية للمتحدث:** يهدف إلى تحديد اللغة الأم للشخص المعني، ويستخدم في الإجراءات القانونية المتعلقة بالأوراق الثبوتية مثل الجنسية والجوازات وقضايا اللجوء.

٦-**إصلاح اللغة القانونية:** يسلط الضوء على ضرورة تبسيط لغة النصوص القانونية لما تعانيه من تعقيدٍ وصعوبةٍ، مما يؤثر على فهم المتعاملين معها.

٧-**تحليل المصداقية اللغوية:** يبحث في طرق الكشف عن صدق المتحدث أو كذبه من خلال دراسة تحليلات لغوية لإفاداته.

٨-**مجالات أخرى:** تُستخدم آليات اللسانيات الجنائية أيضاً في فض النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، إذ تكون اللغة نفسها موضع التنازع[36]

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية

سنعرض في هذا المبحث بعض القضايا الغربية والعربية التي تم التوصل إلى حلهاأو مناقشتها من خلال انتداب علماء اللغة الجنائيين، ولولا مساعدتهم لما توصل القضاة إلى الحقيقة. فهناك الكثير من القضايا التي تفتقر إلى وجود أدلة مادية، بينما تكون اللغة هي الدليل الوحيد فيها، مبينين واقع اللسانيات الجنائية في وطننا العربي. وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول: التطبيقات في القضايا القانونية الغربية لعلم اللسانيات الجنائي (Western Application of Forensic Linguistics)

نستعرض بعض القضايا من القضاء الغربي والتي تم حلها من خلال مساعدة علم اللسانيات الجنائي، ومنها:

١-**قضية ديريك بنتلي(Derek Bentley Case) الواقعة:** في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، كان ديريك بنتلي (١٩ عاماً) وصديقه كريستوفر كريج (١٦ عاماً) يحاولان السطو على مستودع. وحينما وصلت الشرطة، قال أحد الضباط لكريج: سلم المسدس، وصاح بنتلي: "دعه يأخذها يا كريس (Let him have it, Chris).قتل كريج شرطياً بعد ذلك بوقت قصير، لكن بنتلي أدين بالقتل وأُعدم شنقاً. وأثارت القضية جدلاً كبيراً حول معنى العبارة التي قالها بنتلي.إن تحليل العبارة :**Let him have it, Chris** كان التفسير القانوني للعبارة محورياً في القضية. هل تعني "اذهب واقتله" أو أعطهِ المسدس؟ تدخل اللغويون الجنائيون لتحليل السياق اللغوي للعبارة وتحديد معناها المحتمل في ذلك الوقت. فأشارت التحليلات إلى أنَّ العبارة يمكن أن تحمل كلا المعنيين، مما أثار شكوكاً حول نية بنتلي في التحريض على القتل.وفي تحليل اعتراف بنتلي: خلص اللغويون أيضاً إلى أنَّ الاستخدام النحوي لكلمة ثم (then) بعد الفاعل النحوي، مثل (أنا ثم) بدلاً من (ثم أنا) في الاعتراف الذي سجله بنتلي لم يكن متسقاً مع لغته الفردية (idiolect) التي استخدمها في شهادته بالمحكمة. وفي الواقع، كانت تتناسب بشكل أفضل مع لغة رجال الشرطة، ما أثبت أنَّ الاعتراف قد تم تحريره بوساطة رجال الشرطة[37]**النتيجة:** بفضل هذا التحليل اللغوي،فضلاً عن الأدلة الأخرى التي كانت جزءاً من حملة طويلة، حصل بنتلي على عفوٍ بعد وفاته في عام ١٩٩٨، وتم إلغاء إدانته بالقتل في عام ١٩٩٨ من قبل محكمة الاستئناف. ولكن بعد فوات الأوان.

٢-**قضية اليونابومبر(The Unabomber Case – Ted Kaczynski) الواقعة:** تيد كازينسكي، المعروف باسم (اليونابومبر)مفجر الجامعات وشركات الطيران، كان مسؤولاً عن سلسلة من التفجيرات التي استمرت تسع سنوات في الولايات المتحدة. أرسل كازينسكي بياناً من ٣٥,٠٠٠ كلمة إلى صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست، يشرح فيه دوافعه ووجهات نظره حول المجتمع الحديث.**تحليل البيان:** بعد نشر البيان، اتصل ديفيد، شقيق تيد كازينسكي، بمكتب التحقيقات الفيدرالي **(FBI)** وقدم رسائل كتبها شقيقه كانت مكتوبة بأسلوب البيان نفسه. وكان الأمر المثير للاهتمام

هو أنَّ اللغويين تمكنوا من تحديد عمر كازينسكي ومكان نشأته بناءً على طريقة كتابته للبيان.**تحديد العمر والمنشأ:** استخدم كازينسكي كلمات مثل(chickفرخة) للإشارة إلى النساء، وهو ما كان شائعاً في أفلام الخمسينيّات. كما أنَّ تنسيق الكتابة يتطابق مع قصاصات الصحف في شيكاغو من الخمسينيّات، مما ساعد اللغويين على تحديد أنَّ المُفجِّر وُلِدَ ونشأ في منطقة شيكاغو [38].**النتيجة:** كانت هذه القضية مشهورة لأنها كانت المرة الوحيدة في الولايات المتحدة التي صدر فيها أمر تفتيش بناءً على أدلة لغوية حسْب.وذلك عام ١٩٩٥. إذ ساعد تحليل اللسانيات الجنائية في تضييق نطاق البحث عن المشتبه به وتأكيد هوية كازينسكي.[39]

٣- **قضية ماكلور(McClure Case) الواقعة:** في عام ١٩٢٧، اختُطِفَت فتاةٌ في شمال ولاية نيويورك بالولايات المتحدة.وتلقت أسرتها،أسرة ماكلور، رسالة فدية موجهة إلى عمّ الفتاة، دنكان ماكلور(Duncan McLure) ،وهو العضو الوحيد في الأسرة الذي كان يكتب اسمه بتهجئة مختلفة (McLure)بدلاً من(McClure) ،إذ لاحظت الشرطة أنَّ رسالة الفدية كانت موجهة إلى (دنكان ماكلور)بالتهجئة المختلفة، مما أثار شكوكهم حول تورط العمّ في عملية الاختطاف.**تحليل رسالة الفدية:** اعتمدت الشرطة على التحليل اللغوي لرسالة الفدية. وكان من الغريب أنَّ الخاطف يعرف التهجئة غير العادية لاسم العمّ، ما يشير إلى معرفة داخلية بالأسرة. وهذا التناقض اللغوي بين التهجئة الشائعة والتهجئة الخاصة بالعمّ كان دليلاً لغوياً حاسماً.**النتيجة:** بناءً على هذا الدليل اللغوي، اشتبهت الشرطة في تورط العمّ (دنكان ماكلور). وقد اعترف العمّ في النهاية بتورُّطه في عملية الاختطاف[40]

٤-**قضية ميليسا لوسيو(Melissa Lucio Case) الواقعة:** ميليسا لوسيو هي أمٌّ أُدِينت وحُكِمَ عليها بالإعدام في تكساس بتهمة قتل ابنتها. وكانت الأدلة الرئيسة ضدها هي الاستجوابات المطوَّلة التي خضعت لها من قبل الشرطة بعد وفاة ابنتها، والتي أدت إلى ما اعدَّته الشرطة **(اعترافاً)** منها.**تحليل الاستجوابات:** طلب فريق الدفاع عن لوسيو من خبراء اللسانيات الجنائية، بقيادة الدكتور روبرت ليونارد من جامعة هوفسترا، تحليل الاستجوابات التي استمرت خمس ساعات للوسيو وثلاث ساعات لوالد الطفلة، روبرت ألفاريز. ركّز التحليل اللغويّ على أساليب الاستجواب التي استعملها الضباط ،واللغة التي أدت إلى اعتراف لوسيو.**تحديد العيوب اللغوية:** أظهر تقرير ليونارد وجود عيوبٍ خطيرةٍ في الاستجواب، مشيراً إلى أنَّ الاعتراف المزعوم كان قسرياً. وأيَّد هذا التقرير آراء خبراء آخرين، بما في ذلك أخصائيّ نفسانيّ متخصصٌ في الاعترافات الكاذبة ،ومدربٌ خبيرٌ في تقنيات الاستجواب، والذين أعلنوا أجمع أنَّ الاعتراف كان قسرياً[41]**النتيجة:** بناءً على هذه الأدلة الجديدة المتعلقة بالاعتراف، تم تأجيل إعدام (ميليسا لوسيو) قبل يومين من الموعد المحدد. ستعقد محكمة أدنى الآن جلسة استماع للنظر في الأدلة الجديدة وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة المحاكمة[42].

٥- **قضية فيكتوريا سيكريت ضد فيكتورز ليتل سيكريت(Victoria's Secret v Victor's Little Secret) الواقعة:** في عام ٢٠٠٢،رفعت شركة فيكتوريا سيكريت(Victoria's Secret) ، وهي شركة بيع ملابس داخلية أمريكية، دعوى قضائية ضد فيكتور موسلي، صاحب متجر صغير للمنتجات الجنسية في كنتاكي يُدعى فيكتورز سيكريت (Victor's Secret) .واستمرت الدعوى حتى بعد أن غيَّر موسلي اسم متجره إلى فيكتورز ليتل سيكريت (Victor's Little Secret)استندت دعوى فيكتوريا سيكريت إلى مبدأ تخفيف العلامة التجارية(trademark dilution) ، مدعيةً أنَّ الارتباط السلبي بمتجر المنتجات الجنسية يشوه علامتها التجارية ويقلل من تميّزها.**تحليل التسمية وتأثيرها:** مع أنَّ القضية لم تعتمد بشكل مباشر على تحليل لغوي مفصل في البداية، إلا أن مفهوم (تخفيف العلامة التجارية)يعتمد بشكلٍ كبيرٍعلى كيفية إدراك المستهلكين للتشابه اللغوي والدلالي بين العلامتين التجاريتين. إذ يمكن لخبراء اللسانيات الجنائية تقديم أدلة حول مدى التشابه الصوتي، البصري، والدلالي بين الأسماء، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تصور المستهلكين للعلامة التجارية الأصلية .**النتيجة:** في البداية، حكمت المحكمة ضد فيكتوريا سيكريت، مشيرةً إلى ضرورة **(إثبات الضرر الفعلي)** للعلامة التجارية في قضايا التخفيف. ومع ذلك، ونتيجة لهذه القضية، تم تغيير القانون في عام ٢٠٠٦ ليصبح **(إثبات احتمالية الضرر)**كافياً، وتم نقض القرار الأصلي للمحكمة[43].وتُلقي هذه القضية الضوء على أهمية التحليل اللغوي في قضايا العلامات التجارية، حتى لو لم يتم ذكره صراحة بوصفها لسانيات جنائية في مراحل القضية جميعها.

٦-**تحليل التهديدات: قضية باتريك كروسيوس(Patrick Crusius) الواقعة:** باتريك كروسيوس هو منفذ إطلاق النار الجماعي في وول مارت في إل باسو، تكساس، في أغسطس ٢٠١٩، والذي أسفر عن مقتل ٢٣ شخصاً وإصابة ٢٣ آخرين. قبل وقت قصير من الهجوم، أعلن الجاني هجومه على لوحة الصور ٨ chan ،إذ نشر أيضاً بيانه المملوء بالكراهية والمعادي للمهاجرين[44].**تحليل البيان:** قامت جوليا كوبر وستيفن وايت بتحليل بيان كروسيوس، ووجدا أنَّ كلماته تعبر عن (ضرورة ومبالغة) للهجوم، وتشير إلى اليأس والضيق. وهذه الضرورة الزمنية للعمل العنيف ،هي مثال على سلوك (الملاذ الأخير)، وهو عامل خطر قريب مدرج في بروتوكول تقييم التطرف الإرهابي.(TRAP-18)[45] إذ ساعد التحليل

اللغوي على تحديد مؤشرات الخطر، فيمكن أن يساعد تحليل لغة الاتصالات المثيرة للقلق بمثل هذه الدقة المتزايدة في الكشف عن مؤشرات الإنذار المبكر قبل وقوع عمل عنفٍ محتمل.**النتيجة:** قد ساعد التحليل اللغوي في فهم دوافع الجاني وتحديد مؤشرات الخطر في بيانه، مما يُلقي الضوء على أهمية اللسانيات الجنائية في تقييم التهديدات ومنع الخطر المحتمل وقوعه.

٧- **قضايا الانتحال: قضية دان براون(Dan Brown Plagiarism Case) الواقعة:** واجه الكاتب الشهير دان براون، مؤلف رواية شيفرة دافنشي(The Da Vinci Code) ، دعاوى قضائية تتعلق بالانتحال (plagiarism) وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. إذ ادَّعى لويس بيردو، مؤلف روايتي (ابنة الرب Daughter of God) و(وصية لينز The Linz Testament) أنَّ براون انتحل أجزاءً كبيرةً من أعماله في رواية (شيفرة دافنشي).**تحليل التشابه النصي:** قام الدكتور جون أولسون، خبير اللسانيات الجنائية، بتحليل الانتهاكات المزعومة للانتحال. تضمن التحليل مقارنة دقيقة بين نصوص براون وبيردو لتحديد أوجه التشابه اللغوي، الأسلوبي، والبنيوي التي قد تشير إلى الانتحال.إذ ركَّز التحليل على الأنماط اللغوية، واختيار الكلمات، وبناء الجمل، وتنظيم الأفكار[46].**النتيجة:** مع أنَّ براون فاز بالقضية في النهاية، إلا أنَّ القضية سلطت الضوء على الأثر الذي يمكن أن تؤثره اللسانيات الجنائية في قضايا الانتحال المعقدة، ولاسيّما حين يكون هناك تشابهٌ كبيرٌ في المحتوى أو الأفكار[47].إذ يمكن لخبراء اللسانيات تقديم أدلة موضوعية حول مدى التشابه النصيّ، ما يساعد المحكمة على اتخاذ قرار مناسب.

٨-**تحليل مذكرة الانتحار: قضية كيرت كوبين(Kurt Cobain Suicide Note Case) الواقعة:** كيرت كوبين، المغني الرئيسي لفرقة نيرفانا، توفي في عام ١٩٩٤، ووجدت بجانبه مذكرة انتحار. أثارت المذكرة جدلاً واسعاً حول صحتها،إذ شكّك البعض في أنَّ (كوبين) هو من كتبها بالكامل.**تحليل الأسلوب اللغوي:** حلل خبراءُ اللسانيات الجنائية مذكرةَ الانتحار، ومقارنتها بكتابات أخرى معروفة لكوبين.إذ ركّز التحليل على الأنماط اللغوية، واختيار الكلمات، وبناء الجمل، والعلامات النحوية، والخصائص الأسلوبية التي تميز كتابات كوبين.وكانت الغاية هو تحديد إذا كانت المذكرة تتطابق مع (بصمته اللغوية)(linguistic fingerprint) [48]**النتيجة:** لم تغيّر التحليلات اللغوية النتيجة الرسمية للقضية (الانتحار)، لكنّها قدمت رؤًى مهمةً حول صحة المذكرة وأصالتها. إذ تُبيّن هذه القضية قدرة اللسانيات الجنائية على المساعدة في تحديد مؤلفي الوثائق المشكوك فيها، بما في ذلك رسائل الانتحار ،وقد أجرى الباحثان سوجانا وفيتري(٢٠١٣) دراسةً مستفيضةً أخرى لمحتوى مذكرة انتحار(كوبين)عبر تحديد دافع الانتحارمن خلال تحليل النمط اللغويّ الشرعيّ،وتوصلا إلى أنَّ (كوبين) شعر بالاكتئاب في شأن حياته، إذ تعرض للكثير من المشكلات غير المهمة، ولكنها كانت عبئاً عليه[49]

٩ .**تحليل الصوت: قضايا التهديدات الهاتفية(Voice Analysis in Phone Threat Cases) الواقعة:** في العديد من القضايا الجنائية، يتم استخدام التسجيلات الصوتية دليلاً، مثل التهديدات الهاتفية، مكالمات الابتزاز، أو تسجيلات المراقبة. ويواجه المحققون تحدياً في تحديد هوية المتحدث أو فهم المحتوى في ظل وجود ضوضاء أو تشويش. وأبرز واقعة على ذلك واقعة حالة (Yorkshire Ripper)ففي أواخر السبعينيّات، لَقَّب المجرم المتسلسل بيتر سوتكليف بـ (Yorkshire Ripper) (سفّاح يوركشاير) خلال التحقيقات، تلقّى المحققون رسائل ومكالمات من شخص ادّعى أنه الجاني. قام فريق من اللغويين الجنائيين بقيادة Jack Windsor Lewis و Stanley Ellisمن جامعة ليدز بإجراء ١-تحليل صوتي ولغوي لهذه التسجيلات والكلمات المكتوبة بهدف:

تحديد الخصائص الشخصية للمجهول: مثل العمر والجنس واللهجة، إذ لاحظوا لهجة Geordie شمال شرق إنجلترا.

٢-تحليل الضوضاء الخلفية لتحديد مكان التسجيل المحتمل (مثل سماع أصوات سيارات أو أصوات غرف)، ومن ثَمَّ توجيه التحقيق نحو منطقة معينة(Sunderland) ، ما يعكس تطابقاً تاماً مع ما وصفتَه:تحليل العمر، الجنس، الخصائص الإقليمية، والضوضاء الخلفية لتحديد موقع الجريمة وحتى عدد الأشخاص الموجودين.**النتيجة** : تأثيرالنتائج كانت مهمة، لأنَّ بعض التسجيلات أظهرت لمحة من لهجة Geordie مما قرّب البحث نحو الشمال الشرقيّ برغم أنَّها مع ذلك كانت مفبركة.وفي ٢٠٠٥، حُلّلت مكالمات جديدة وتحديد أنَّ الصوت في الرسائل القديمة يطابق متصلاً لاحقاً، ما يدل على وجود المتحدث المجهول نفسه[50]هذه الحالة تُعد مثالاً واضحاً على استخدام خبراء الصوت لاستخراج خصائص المتحدث من الصوت وحده، بما يشمل العمر والجنس واللهجة والموقع، والتحقق من هُوية المتحدث، حتى مع تسجيل محدود.**تحسين الصوت وفك التشفير:** يُحسّن خبراء الصوتيات الجنائية جودة التسجيلات الصوتية لإزالة الضوضاء والتشويش، ما يسهل فهم الكلمات المنطوقة. ويستخدمون تقنيات تصفية متنوعة لاستخراج الإشارة المطلوبة من المواد المشوهة.[51]**تحليل المتحدث:** عندما يكون هناك تسجيل صوتي لمرتكب جريمة مجهول، يمكن لخبراء الصوتيات الجنائية تحليل الصوت لتقديم معلومات حول هوية المتحدث، مثل العمر والجنس، وحتى تحديد بعض الخصائص الإقليمية أو الاجتماعية.ويمكنهم أيضاً تحليل الضوضاء الخلفية لتقديم أدلة حول مكان وجود المجرم .بل حتى إذا كان السائق مخموراً،وكم عدد الأشخاص

الذين كانوا يتجادلون معه في الغرفة.[52]**تحديد هوية المتحدث:** في الحالات التي يتوافر فيها تسجيل صوتي للمشتبه به، يوازن الخبراء خصائص صوته مع الصوت المسجل في مسرح الجريمة. ويتم تسجيل خصائص كل صوت بعناية من خلال التحليل السمعي والتقني، ومن ثَمَّ تتم مقارنتها لتحديد ما إذا كان المتحدثان هما الشخص نفسه،كتركيزهم على كيفية نطق أصوات العلة مثلاً أو الساكنة، ونطق عبارات معينة، وخصائص أخرى كأنماط التجويد والتأثيرات السمعية للخصائص الفيزيائية.وتكوين الطيّات الصوتية[53]**النتيجة:** ساعد تحليل الصوتيات الجنائية في العديد من القضايا في تحديد هوية المتحدثين المجهولين، وفكّ رموز الرسائل المشفرة، وتقديم أدلة حاسمة للمحاكم، ما يسهم في حل الجرائم التي تعتمد على الأدلة الصوتية.

١٠-**تفسير العقود والوثائق القانونية(Interpretation of Contracts and Legal Documents) الواقعة:** قضية الفاصلة البالغة قيمتها ١٣ مليون دولار – ولاية مين، الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ (وبشكل أساسي بعد حكم صدر في مارس من ذلك العام)، قدّمت فئة من سائقي شاحنات الألبان في ولاية مين دعوى قضائية رفعتها ضد شرك (Oakhurst Dairy) السبب؟ بندٌ ضمن قانون الولاية الخاص باستثناءات الأجور الإضافية كان يتضمّن سلسلةً من الأنشطة بما فيها "processing, preserving, freezing, drying, marketing, storing, packing for shipment or distribution of:"النص افتقد إلى فاصلة (Oxford comma) قبل«or distribution» ، ما جعل التفسير القانوني موضع خلاف:

١-سائقو الشاحنات جادلوا بأن العبارة تشير إلى «packing» الذي يشمل الشحن أو التوزيع، وبالتالي هذا النشاط ليس مشمولاً بالاستثناء من الأجر الإضافي، مما يستحق لهم تعويضات مالية كبيرة.

٢-الشركة والمحكمة السفلى فسّروا العبارة بشكل نقّص الاستثناء على«distribution» ، ولكن ليس على.«packing» في الاستئناف، كتبت القاضية:(For want of a comma, we have this case)وأوضحت بأنه لولا وجود الفاصلة بين shipment و or distributionلكان البند واضحاً من حيث كل نشاط منفصل. بطبيعة الحال، وهذا أجبر المحاكم على إعادة النظر في التفسيرات تبعاً للسياق اللغوي.وبرغم عدم صدور حكم نهائي يطالب الشركة بدفع كامل المبلغ، إلا أنّ هذا الحدث رسم اهتزازاً في ممارسات صياغة القوانين في مين والولايات الأخرى، مشدداً على الأولوية القصوى لوضوح اللغة القانونية واستخدام علامات الترقيم بشكل حاسم لتجنب النزاعات حتى لو كانت على الفاصلة[54].إذ تنشأ العديد من النزاعات القانونية بسبب الغموض أو سوء الفهم في صياغة العقود،الوصايا، القوانين، أو غيرها من الوثائق الملزمة. يمكن أن يؤدي التفسير الخاطئ لكلمة أو عبارة واحدة إلى عواقب وخيمة[55]**تحليل الوضوح والغموض:** يقوم خبراء اللسانيات الجنائية بتحليل الكلمات، العبارات، الجمل، والوحدات اللغوية الأخرى في الوثائق القانونية لتقديم آراء خبراء حول وضوح النص، معناه، قابليته للفهم، ومدى غموضه. يمكن أن يكون هذا التحليل مفيداً بشكلٍ خاصٍ في النزاعات القانونية المتعلقة بالعقود والوصايا والقوانين،إذ يساعد اللغويون في تحديد النية الكامنة وراء النص، وما إذا كان النص يعبر عن هذه النية بوضوح.ويمكنهم تحليل الدلالات، التركيب النحوي، المفردات، والقصد اللغوي لتحديد التفسيرات المحتملة للنص.فمن خلال تحليل دقيق للغة، يمكن لخبراء اللسانيات الجنائية تقديم أدلة حاسمة للمحاكم لمساعدتها في تفسير الوثائق القانونية بشكل صحيح، ما يقلل من النزاعات ويضمن تطبيق القانون كما هو مقصود،لكن ذلك لا يقلل من التحديات التي تتمثل في غموض اللغة نفسها،والحاجة الى فهم السياق، والطبيعة الذاتية لبعض التفسيرات اللغوية.[56]

المطلب الثاني: واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي

لاحظنا التقدّم الملحوظ في توظيف اللسانيات في التحقيقات الجنائية بالدول الغربية، غير أنَّ واقع اللسانيات الجنائية في الوطن العربي ما يزال متأخراً، نتيجة ضعف الوعي المؤسسي والأكاديمي بهذا التخصص، وقلّة الملاكات المتخصصة والمراكز البحثية المعنية به، فضلاً عن محدودية التعاون بين المؤسسات القضائية واللغوية. وقد انعكس هذا التأخر في غياب تطبيقات واضحة للسانيات الجنائية في أغلب القضايا العربية، مقابل حضورها الفاعل في الأنظمة العدلية الغربية. وسنحاول ذكر بعض الأمثلة على تأثير اللسانيات في تلك القضايا على قلتها،لان اغلب هذا التأثير يكاد يكون منحصراً بالتسجيلات الصوتية،وعدّ هذه التسجيلات قانونية أو لا،فضلاً عن الرسائل النصية، لكن أثر الخبراء اللسانيين في تحليلها ضئيلٌ جداً.إذ هذه الرسائل والتسجيلات،تُستخدم بصورة متزايدة،لكنها غالباً ما يُقيّمها محققون أو قضاة من دون خبرة لغوية متخصصة[57] لكن هذا لم يمنع من عدد لابأس به من هذا التداخل الذي يمكن عدّها اللبنات الاساسية لتنمية هذا الترابط والتداخل،ونذكر منها:

١-**في قضية هشام طلعت مصطفى:** اعتمد المحللون على اللسانيات الجنائية لتحليل الأحاديث المسجلة بين مصطفى ومحسن السكري،إذ كشفت الأفعال الكلامية—مثل التحريض، التهديد، والطلب المباشر—عن نية واضحة في التحريض على القتل.إذ تم تحليل الخطاب باستخدام نظرية أفعال

الكلام ونظريات التداولية لتحديد كيف استخدمت اللغة بطريقة تآمرية مقنّعة لكنها دالة. وأظهرت الدراسة كيف أنَّ الصياغات اللغوية غير المباشرة، مثل التلميح والشرطيات، كانت كافية لبناء سياق جنائي قوي. كما استخدم الباحثون أدوات تحليل نصي رقمي لتفكيك البنية الحوارية وإظهار الأدلة اللغوية التي أُخذت بعين الاعتبار قضائياً. تشير القضية إلى أهمية التداخل بين علم اللغة والقانون، وتثبت أنَّ تحليل اللغة يمكن أن يكون دليلاً حاسماً، ليس فقط في كشف النية، بل في بناء سردية جنائية متكاملة[58]

٢- **الإملاء بوصفه منهجا جنائيا**للإملاء أثرٌ كبيرٌ في الخطاب القضائي، فكتابة اسم بتحريفه، أو تصحيفه، أو إسقاط أحد أحرفه، يؤثر سلباً، أو إيجاباً على سير مجريات الأمور فيحدث – أحيانا تضييعٌ للحق، أو تأخيره، أو إدانة بريء، أو إعفاء مجرم.ومن مصاديق الخطأ الإملائي ما حصل في اسم إحدى المتهمات في محكمة استئناف القادسية، إذ كتب مُحَرِّر الخطاب اسم المتهمة بكتابة تاء التأنيث من (نعيمة) هاء، على وفق وروده في البطاقة الوطنية (نعيمه)، فعندما صدر الحكم بحقها بالغرامة في القرار كتبه مُحَرِّرُ القرار القضائي بالتاء (نعيمة)، وعندما ميز الحكم المحاميان الموكلان بالقضية، نقض التمييز قرار المحكمة؛ فورد اسمها في قرار التمييز بالهاء (نعيمه)، على وفق ما جاء في البطاقة الوطنية (نعيمه)، فكان القرار يقضي باسترجاع الأموال (الغرامة المدفوعة، بيد أن اسمها ورد بالهاء، وقبل هذا عندما دفعت الغرامة للمحكمة كتب الموظف اسمها بالتاء (نعيمة)، وبعد كل هذا خُوطبت المؤسسة المالية في المحكمة نفسها؛ لاسترجاع الأموال للمتهمة باسم (نعيمة)، فقارن الموظف هذه الاختلافات الإملائية بالأسماء الواردة في الكتب فامتنع على وفق الأخطاء الإملائية عن تسليمها مبلغ الغرامة، فأرجع الكتاب مرة أخرى إلى الجهة المسؤولة؛ الأمر الذي سبب تعطيلا عن نيل صاحبة المال حقها.وجاء في قرار الحكم حكمت المحكمة حضوريا على المدان (نعيمة ... بغرامة مالية قدرها مائتان وخمسة آلاف دينار استنادا لأحكام المادة (١٤٣٤)وكذا الحال جاء في وصل القبض باسم (نعيمة ...)جنح أما القرار التمييزي، فقد ورد باسم (نعيمه) إذ جاء فيه ... محكمة القادسية ... بإدانة المتهمة (نعيمه ... لذا قرر نقض كافة القرارات الصادر وإلغاء التهمة والأفراج عنها واعادة مبلغ الغرامة لها ...) وبعد مخاطبة المحكمة الشؤون المالية لاسترجاع الأموال لها جاء الرد منهم برصد تلك الاختلافات في الاسم، وإبلاغهم من الاسترجاع وإعادة الملف للمحكمة للتعديل، إذ جاء في خطابهم ما يأتي إشارة إلى كتابكم المرقم... نعيد إليكم كافة الأوليات مدار البحث يرجى توحيد اسم المومأ إليها على متنها حيث ذكر اسم (نعيمة ...) في قرار الحكم بالعقوبة ووصل المعاينة ٣٧ أ (نعيمه...) في القرار التميزي والبطاقة الموحدة ... راجين إجراء ما جاء باعمام للإدارة المالية ...ليتسنى لنا إجراء اللازم[59].

٣- عطيفي و ضيفي في فبراير ١٩٤٤ قصد مكرم عبيد باشا مدينة قنا للمرافعة عن متهم في قضية قتل ،ولم يكن في القضية من دليل سوى ما قاله المجنى عليه للعمدة وهو يحتضر؛ أن الذي أطلق عليه النار هو "عطيفي" وأسلم الروح بعدها إلى بارئها. أما التحريات فقد توصلت إلى أنَّ شخصين كانا على مسرح الحادث،الأول هو "عطيفي" والثاني هو "ضيفي."ترافع عبيد عن المتهم "عطيفي" وتناول الدليل بالتفنيد فقال: إنَّ الدليل الوحيد في الأوراق؛ هو كلمة القتيل قبل موته بلحظة؛ قالها القتيل وهو فى حشرجة الموت، ولكن الموت صارعه وصرعه.قالها وهو يخطو آخر خطوة في طريق الحياة، وأول خطوة في طريق الموت، صوته كان متهدجاً مضطرباً، وكلامه غير واضح ولسانه مشلول.وقد ثبت وجود شخص آخر اسمه "ضيفي" والفرق اللفظي والسمعي بين "عطيفي" "وضيفي" فرق يسير؛ هو عبارة عن حرف واحد ، أو حرفين، وربما قال إن الذي قتله هو "ضيفي" ولكن لهذه الظروف سمعها العمدة "عطيفي."فهل يكفي هذا الدليل المضطرب، لكي يُوضع حبل الموت حول رقبته ؟أليس الشك يفسر لصالح المتهم؟ ثم تقضي المحكمة ببراءة عطيفي[60].

٤-في مقابلة خصّ بها الباحثَ، بيّن الدكتور ضياء دهش التدريسيي في كلية الآداب/ جامعة بغداد، بأنَّ المحكمة(كذا) ترسل إليه باستمرار منذ عام ٢٠١٥ لإبداء الرأي في مسائل يكون الفيصل فيها حكماً متعلقاً بأسلوبٍ ما ، أو تعبيرٍ معيّنٍ، أو لفظةٍ قيلت في ظرفٍ محدد، ومن بينها قضية شجار،واتهام بالقتل بسبب عبارة(هذا عقالي وأنا وأنت والشارع) قالها المتهم في أثناء رمي العقال على جسد المشتكي، فطلب القاضي منه البتّ في العبارة هل تُعد تهديداً أو لا؟،وغيرها العشرات من القضايا التي تنحصر غالباً في مرحلة تمييز الحكم وما بعدها[61]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتّضح بجلاء أنَّ علم اللسانيات الجنائية يمثّل أحد أهم الجسور بين اللغة والقانون، لما يقدّمه من أدوات دقيقة تُسهم في تعزيز العدالة وكشف الحقيقة. فقد تناولنا في هذا البحث ماهية هذا العلم، وتاريخه، وتطبيقاته المعاصرة، مع التركيز على الاثر المتنامي للخبرة اللغوية في ميدان القضاء، سواء في تحليل التسجيلات، أو تحديد هوية المتحدث، أو تأويل العبارات القانونية، أو تحليل الاعترافات والرسائل.وقد أبرزت الوقائع الغربية والعربية المدروسة الأثر البالغ للتحليل اللغوي في توجيه الأحكام القضائية وتفسير النصوص القانونية، فضلاً عن التحديات التي يواجهها هذا العلم في البيئة العربية نتيجة محدودية الوعي به. ومن هنا، فإن إدماج هذا التخصص في مناهج كليات الحقوق والمعاهد القضائية،

وتطوير ملاكات متخصصة فيه، يُعد خطوةً ضروريةً نحو دعم المنظومة العدلية بالمعرفة اللغوية الدقيقة، وجعل القضاء أكثر اقتراباً من الحق، والعدل، عبر الكلمة المنضبطة، والدليل اللساني الموثوق،وسنذكر اهم النتائج من هذا البحث، وهي:

١-أهمية اللسانيات الجنائية في النظام القضائي:تُعد اللسانيات الجنائية أداة حاسمة في تحليل الأدلة اللغوية مثل النصوص والتسجيلات الصوتية، مما يساعد في كشف التزييف وتحديد هوية المتحدثين أو الكُتّاب، وتعزيز دقة التحقيقات القضائية.

٢-تعد البصمة اللغوية دليلاً جنائياً، فلكل فرد بصمة لغوية فريدة تشمل أسلوب الكلام والكتابة، مثل استخدام علامات الترقيم أو المفردات الخاصة.إذ يمكن استخدام هذه البصمة لتحديد هوية المشتبه بهم أو نفي التهم عنهم.

٣-تساهم اللسانيات الجنائية في تفسير النصوص القانونية وتوضيح الغموض في النصوص القانونية والعقود، كما في قضية الفاصلة البالغة ١٣ مليون دولار (٢٠١٧)،إذ أدى غياب فاصلة إلى تغيير تفسير القانون.

٤-يُوظّف تحليل الخطاب في القضايا الجنائية لفهم نية المتهمين، مثل تحليل عبارة (دعه يأخذها يا كريس) في قضية ديريك بنتلي (١٩٥٢)، والتي أظهرت تعدد التفسيرات وأثرت في الحكم النهائي.

٥-تمتلك دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خبرة واسعة في توظيف اللسانيات الجنائية، كما في قضية اليونابومبر (١٩٩٥)، إذ ساعد تحليل البيان اللغوي في القبض على تيد كازينسكي.

٦- يعاني العالم العربي نقصاً في التطبيقات العملية للسانيات الجنائية بسبب ضعف الوعي الأكاديمي والمؤسسي، مع وجود بعض المحاولات الفردية كما في قضية هشام طلعت مصطفى في مصر.

٧-اللسانيات الجنائية يمكن الإفادة منها في تحليل التهديدات والجرائم الإلكترونية،ولفهم نوايا المرسلين في رسائل التهديد أو المحتوى الإلكتروني، كما في قضية باتريك كروسيوس (٢٠١٩)،إذ كشف تحليل بيانه عن دوافع عنيفة.

٨-لا تذكر قوانين الإثبات العربية **(الخبير اللغوي)** بشكل حرفي،والمذكور هو **(خبير)** فقط، ولكنها جميعاً تتضمن نصوصاً عامة تمنح المحكمة السلطة التقديرية لندب أيّ خبيرٍ ترى أنَّ خبرته ضرورية في المسائل الفنية التي تخرج عن نطاق المعرفة القانونية العامة للقاضي. وبما أنَّ اللسانيات الجنائية والتحليل اللغوي في السياق القانوني يعدان تخصصاً فنياً دقيقاً، فإن المحاكم العربية تستطيع الاستعانة بخبيرٍ لغويّ بناءً على هذه النصوص العامة، ويتم ذلك على أرض الواقع بشكل متزايد.

توصيات البحث:

١-إنشاء برنامج أكاديمي متخصص في اللسانيات الجنائية ،وذلك بتأسيس برنامج ماجستير مشترك بين كليات الحقوق واللغات في الجامعات العراقية (مثل جامعة النهرين أو بغداد) يركز على الجوانب التطبيقية للسانيات الجنائية، مثل تحليل الخطاب الجنائي والأدلة الصوتية .لذلك ليسد هذا البرنامج (المقترح) ضعف الوجود الاكاديمي عبر تدريب باحثين يجمعون بين الخلفية اللغوية والقانونية.

٢- لتطوير قاعدة بيانات للأدلة اللغوية: نقترح إنشاء منصة رقمية تجمع نصوصاً وتسجيلات صوتية من قضايا عراقية سابقة (مع ضمان السرية)، لتحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحديد الأنماط اللغوية المتكررة في الجرائم .حتى نعالج الثغرة التي وجدناها في البحث، وهي محدودية الوقائع العراقية، وعليه ستوفر القاعدة بيانات محلية لدعم التحليلات المستقبلية.

٣- عقد ورش عمل مشتركة بين أساتذة اللسانيات والقضاة ،وذلك عبر التعاون بين الجامعات والمؤسسات القضائية ؛لتحليل قضايا حقيقية (مثل رسائل التهديد الإلكترونية أو التزوير)، وإصدار دليل عملي لاستخدام الأدلة اللغوية في المحاكم،لكي نعالج ما أثبته البحث من غياب التكامل بين الخبراء اللغويين والمحققين، وهذه الخطوة ستعزز الثقة في الأدلة اللغوية.

٤-إدراج مساق مواد اللسانيات الجنائية في المعهد القضائي العراقي ، عبر تصميم مساق تدريبي للقضاة وضباط الشرطة يركز على :

- تحليل اللهجات العراقية لتحديد هوية المتهمين .
- كشف التزييف في الوثائق عبر السمات الأسلوبية (مثل تكرار المفردات أو التراكيب) .

لمعالجة القضايا حُسمت بأخطاء لغوية (مثل قضية عطيفي وضيفي)، وهذا المساق سيقلل من مثل هذه الأخطاء.

٥- تشجيع بحوث تطبيقية حول التحديات العراقية حول :

- تأثير اللهجات المحلية (كاللهجة البغدادية أو الجنوبية) على مصداقية الشهود .
- تحليل خطاب الجرائم الإلكترونية (مثل التهديد عبر وسائل التواصل الاجتماعي) .

وهذه الدراسات ستوفر حلولاً مصممة خاصة(tailored)للواقع العراقي.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية /الكتب والأبحاث:

١ .الأمارة، أ. (٢٠٢٤). اللغة هي اللاشعور – اللاوعي. الحوار المتمدن . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=839106

٢ .البو سعيدي، خ.، والعجمي، ف. (٢٠٢٠). اللسانيات الجنائية واللغة العربية. جامعة السلطان قابوس https://anwaar.squ.edu.om/ar/نشر /ArticleID/1433 .

٣. بيومي،أ،س،٢٠١٠،لغة القانون في ضوؤ علم لغة النص دراسة في التماسك النصي،دار الكتب القانونية،مصر،١.

٤.الحافي، م. م. ع. (٢٠٢٣). اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٣(١٢) .

٥.الخلايلة، م.، وآخرون (٢٠٢٥). اللغة والقانون: التحقيق في الأدلة اللغوية في المحاكم الأردنية. المجلة الدولية للغة والأدب واللسانيات التطبيقية (IJLLT). https://www.researchgate.net/publication/389689594

٦.الرشدوي، ا. ب. ع (٢٠٢٢). اللسانيات والصوتيات الجنائية. مجلة ابن خلدون، ٢ .

٧.الطيب عمر، ع. ا. (٢٠٠٨). علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٢٣(٤٥) .

٨. العصيمي، ص. ب. ف. (٢٠٢٠). اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها. مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز .

٩.الفتلي، ع. ح. (٢٠٢٣). اللسانيات الجنائية وتمثلاتها في الخطاب الجنائي العراقي .

١٠.الرازي(ابن فارس)، أ. ف. ز. (١٩٥٨). فُتيا فقيه العرب (تحقيق علي حسين محفوظ). المجمع العلمي العربي بدمشق.

١١ .جمعة لفتة المالكي، (٢٠٢٢). اللسانيات الجنائية: دراسة في المفهوم والوظيفة. جامعة البصرة .

١٢ .محمد، أ. (١٩٩٩). أسلوبية البناء الشعري: دراسة لشعر سامي مهدي. دار الشؤون الثقافية العامة .

١٣ .الهندي، ن.، وبني عامر، ع. (٢٠٢٠). البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، ٤٧(٤) .

المقالات والمواقع:

١٤ .التّميمي، ر. خ. (٢٠٢٤). علم اللغة الجنائي. جريدة الشرق https://www.alsharqpaper.com/ . علم–اللغة–الجنائي

١٥ .المري، ب. (ي.ت). حكايات قضائية صور من حياة الأرياف (ص ٥٣–٥٤). مركز ليفانت للدراسات الثقافية .

١٦ .نادر، أ. (٢٠٢٠). اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة. منصة معنى https://mana.net/linguistics .

١٧ .مخيبر، ر. (٢٠٢٢). نشأة اللسانيات. موقع موضوع https://mawdoo3.com/ . نشأة_اللسانيات

ثانيا: المصادر الأجنبية

الكتب والمقالات الأكاديمية:

١. Ariani, M. G., Sajedi, F., & Sajed, M. (2015). Forensic linguistics: A brief overview of the key elements. Cyberleninka. https://cyberleninka.ru/article/n/forensic-linguistics-a-brief-overview-of-the-key-elements

٢. Coulthard, M. (2010). Forensic Linguistics: The application of language description in legal contexts. Langage et société, 132(2), 15–33.

٣. Kaplan, J. P. (n.d.). Linguistics and Law. Perlego.

٤. Meknas, N. (n.d.). A Case of Forensic Linguistics. Academia.edu. https://www.academia.edu/

٥. Nini, A. (n.d.). The language of crime. The University of Manchester.

٦. Olsson, J. (n.d.). Forensic Linguistics: An Introduction to Language, Crime, and the Law.

٧. Sugana, S., & Vitri, A. (2013). Linguistic Analysis of Kurt Cobain's Suicide Note. Journal of Forensic Research. https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1313034.pdf

المواقع الإلكترونية والقضايا:

٨. Drommel, R. (2020). Linguistic Evidence in Criminal Cases. https://www.linguistische-gutachten.de/en/team-m

٩. Derek Bentley Case Analysis (n.d.) https://accentavocado.com/forensic-linguistics-two-important-cases
١٠. El Paso Shooting Documentation (2019). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/2019_El_Paso_Walmart_shooting
١١. Enhancing Forensic Audio (2023). ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/382986988
١٢. Forensic Phonetics (2018). Science Magazine. https://www.science.org/content/article/forensic-phonetics
١٣. Idiolect Definition (n.d.). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Idiolect
١٤. McClure Case Study (2018). https://englishwritingteacher.com/2018/09/16/famous-forensic-linguist-cases
١٥. Melissa Lucio Case Updates (2023). Innocence Project. https://innocenceproject.org/news/melissa-lucio-9-facts-innocent-woman-facing-execution
١٦. Oakhurst Dairy Comma Case (2017). ABC News. https://www.abc.net.au/news/2017-03-21/the-case-of-the-$13-million-comma/8372956
١٧. The Unabomber Manifesto Analysis (n.d.). https://web.archive.org/web/20160103053651/http://www.isoc.org/inet96/proceedings/c4/c4_2.htm
١٨. Trademark Linguistics Cases (2013). https://uwelingo.wordpress.com/2013/03/03/forensic-linguistics-top-ten-trademark-cases
١٩. Voice Recognition Study (2017). The Conversation. https://theconversation.com/human-voices-are-unique-but-our-study-shows-were-not-that-good-at-recognising-them-79520
٢٠. Yorkshire Ripper Case (n.d.). https://journal.equinoxpub.com/IJSLL/article/view/10044

هوامش البحث

[1]) صالح بن فهد العصيمي،اللسانيات وتطبيقاتها ومجالاتها:١٢

[2])روان مخيبر، نشأة اللسانيات،(مقال) ١١ يناير ٢٠٢٢، https://mawdoo3.com/%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA

[3])العصيمي،مرجع سابق: ٢١-٣٠

[4]) ينظر https://blogs.cardiff.ac.uk/call/about-call/

[5]) عالم لغوي بريطاني مهتم باللغة التاميلية،واولى اهتماما علميا باللغات الشرقية ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/Ronald_E._Asher

[6]) عبد المجيد الطيب عمر،علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته، (بحث)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب/مجلد ٢٣/العدد٤٥: ٢٧٦

[7])مؤرخ وفيلسوف روسي ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/Ronald_E._Asher

[8])عبد المجيد الطيب،مرجع سابق:٢٧٦

[9])خلود البو سعيدي،وفاطمة العجمي، مقال اللسانيات الدنائية جامعة السلطان قابوس، ينظر https://www.google.com/url?q=https://anwaar.squ.edu.om/ar/%25D9%2586%25D8%25B4%25D8%25B1/ArticleID/1433/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25BA%25D8%25A9-%25D8%25AF%25D9%2584%25D9%258A%25D9%2584%25D9%258B%25D8%25A7-%25D8%25AC%25D9%2586%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%258A%25D9%2591%25D9%258B%25D8%25A7&sa=U&ved=2ahUKEwjRw7K1tKaOAxUf9wIHHUZFL_EQFnoECCoQAQ&usg=AOvVaw19eM5u3x-1wKz3zemmwuxy

[10])د وسام جمعة لفتة المالكي، اللسانيات الجنائية،دراسة في المفهوم والوظيفة،(بحث)مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية،مجلد ٤٧،العدد١: ٢٧٥، ٢٠٢٢

[11])د وسام جمعة مصدر سابق:٢٧٥

[12]) جيهان حسن محمد علي، (بحث)، ", Journal of Humanities and Social ScienceBeni-Suef University Internationls .المجلد ٢، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، :٤٥-٤٨
https://buijhs.journals.ekb.eg/article_91333.html?utm_source=chatgpt.com

[13]) نور الهندي،زعاصم بني عامر،البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية،(بحث)،دراسات :العلوم الانسانية والاجتماعية،الجامعة الاردنية، مجلد ٤٧،العدد٤: ١٢٢، ٢٠٢٠

[14])صالح بن فهد العصيمي،مرجع سابق: ٢٣

[15] ينظر https://theconversation.com/human-voices-are-unique-but-our-study-shows-were-not-that-good-at-recognising-them-79520

[16] ينظر https://theconversation.com/human-voices-are-unique-but-our-study-shows-were-not-that-good-at-recognising-them-79520

[17]) ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/Idiolct

[18]) اسعد الامارة، اللغة هي اللاشعور – اللاوعي،(مقال)،الحوار المتمدن،٢٠٢٤/٨/١٥، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=839106

[19])نور الهندي،مرجع سابق:١٢٢

[20]) أي أكثر ألماً وأشد وقعاً

[21]) ارشد محمد،اسلوبية البناء الشعري،دراسة اسلوبية لشعر سامي مهدي:٨٣،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،١٩٩٩

[22]) برفيسور الماني واحد اعلام اللسانيات الجنائية، https://www.linguistische-gutachten.de/en/team-m

[23]) انطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية :تحقيق العدالة عن طريق اللغة،(مقال) ٨فيرير ٢٠٢٠، https://mana.net/linguistics

[24])حين رجوعي لكتاب الفُتيا وجدتُ ابن فارس ينقله عن القاضي علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي أبي عبيد بن حربوية كما ترجمه الشيخ حسين علي محفوظ: ٤٥٨ الهامش ٤و٥.

[25])ابن فارس فُتيا فقيه العرب،تحقيق علي حسين محفوظ، منشورفي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق٤٥٨-٤٥٩، ١٩٥٨.

[26])منال محمد الحافي،اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة،(بحث)مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث،مجلد٣،العدد١٢، ١٢-١٣, ٢٠٢٣

[27]) واللافت أنَّ ابن فارس قد عقّب بعد نقله النص مباشرة بقوله:((قال ابو الحسن: فالواجب على المفتي،التحرّز، والنظر في ساير العلوم؛ليكون تصديه لجواب ما يُسأل عنه، مصيبا)): ٤٥٩

[28]) عامر محسون الفتلي،اللسانيات الجنائية وتمثلاتها في الخطاب الجنائي العراقي: ٢٤٥

[29])عامر محسون الفتلي،مرجع سابق: ٢٣٥

[30]) العصيمي،مرجع سابق:٢٢

[31])نور الهندي، مرجع سابق: ١٢١

[32])عبد المجيد الطيب عمر، مرجع سابق: ٢٨٠

[33]) أحد ابرز خبراء اللسانيات القضائية، ينظر https://www.thetext.co.uk/fli

[34]) عبد المجيد الطيب عمر،مرجع سابق: ٢٨١، وينظر مقال أولسون على الرابط https://www.eolss.net/sample-chapters/c04/e6-91-13.pdf?utm_source=chatgpt.com

[35])ينظر تفصيل ذلك ابتسام بنت عبد الرحمن الرشدوي،اللسانيات والصوتيات الجنائية،(بحث)مجلة ابن خلدون،العدد٢: ٢٠٢٢. ود. رياض خليل التميمي،علم اللغة الجنائي(مقال) الشرق،٢٤نوفمبر،٢٠٢٤، https://www.alsharqpaper.com/%d8%b9%d9%84%d9%80%d9%80%d9%85-

%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ba%d9%80%d9%80%d9%80%d8%a9-
/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a6%d9%80%d9%80%d9%8a

[36]) ينظر https://ijmmu.com/index.php/ijmmu/article/view/6495?utm_source=chatgpt.com

[37]) ينظر /https://accentavocado.com/forensic-linguistics-two-important-cases

[38]) ينظر https://web.archive.org/web/20160103053651/http://www.isoc.org/inet96/proceedings/c4/c4_2.htm

[39]) ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/Industrial_Society_and_Its_Future ، وهذا ما ذكرنا في بداية البحث من أنَّ علم اللغة الجنائي قد يساعد في تضييق دائرة المشتبه بهم، وليس بالضرورة أن يكون حاسماً وقاطعاً.فهو يبقى عاملاً مساعداً من ضمن الأدلة التي تتضافر لحلّ القضايا.

[40]) ينظر /https://englishwritingteacher.com/2018/09/16/famous-forensic-linguist-cases

[41]) ينظر https://www.hofstra.edu/forensic-linguistics-institute/justice-project.html

[42]) ولم تبت محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس الى تاريخ ٢٠٢٥/٤/٩ بارتكاب مليسا قتل ابنتها أو ببراءتها بعد ١٧ عاما من الحبس لظهور دلائل جديدة تنفي قتل ابنتها وأن سقوطها كان عرضيّاً و مفاجئاً، ينظر https://innocenceproject.org/news/melissa-lucio-
/9-facts-innocent-woman-facing-execution

[43]) ينظر /https://uwelingo.wordpress.com/2013/03/03/forensic-linguistics-top-ten-trademark-cases

[44]) ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/2019_El_Paso_Walmart_shooting

[45]) ينظر https://www.wtsglobal.com/linguistics-and-threat-assessment-how-the-analysis-of-language-
/can-assist-in-preventing-workplace-and-campus-violence

[46]) ينظر https://www.thetext.co.uk/Lewis-Perdue?utm_source=chatgpt.com

[47]) ينظر https://hopkinscentrichlaw.com/news/the-davinci-trial-threats-of-litigation-part-1

[48]) ينظر https://ijcst.journals.yorku.ca/index.php/ijcst/article/view/37943

[49]) ينظر :ص ٧٢١ في الرابط https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1313034.pdf?utm_source=chatgpt.com

[50]) ينظر https://journal.equinoxpub.com/IJSLL/article/view/10044

[51]) ينظر https://eprints.qut.edu.au/102344/?utm_source=chatgpt.com ، و
https://www.researchgate.net/publication/382986988_Enhancing_Forensic_Audio_What_Works_What_Doesn't_and_Why

[52]) ينظر https://www.science.org/content/article/forensic-phonetics

[53]) ينظر ص٣٤٠-٣٤١ في الرابط
https://journals.library.columbia.edu/index.php/stlr/article/download/4022/1780/6902?utm_source=chatgpt.com

[54]) ينظر https://www.abc.net.au/news/2017-03-21/the-case-of-the-$13-million-comma/8372956

[55]) ينظر https://en.wikipedia.org/wiki/Forensic_linguistics

[56]) ينظر https://flashcards.world/flashcards/sets/dc36b6d2-3419-4df6-bda1-18456468f69c

[57]) ينظر تفصيل ذلك ما كتبه مجدي الخلايلة وزملاؤه عن واقع استعمال الأدلة اللغوية في المحاكم الاردنية (بحث) Language and the Law: Investigating Linguistic Evidence in Jordanian Courts"، المجلة الدولية للغة والأدب واللسانيات التطبيقية(IJLLT) ٩ مارس ٢٠٢٥، على الرابط
https://www.researchgate.net/publication/389689594_Language_and_the_Law_Investigating_Linguistic_Evid

ence_in_Jordanian_Courts/fulltext/67cdc9a17c5b5569dcb90c08/Language-and-the-Law-Investigating-Linguistic-Evidence-in-Jordanian-Courts.pdf?origin=publication_detail&_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uRG93bmxvYWQiLCJwcmV2aW91c1BhZ2UiOiJwdWJsaWNhdGlvbiJ9fQ

[58]) ينظر تفصيل القضية في المحاكم المصرية https://www.researchgate.net/publication/391545557_Forensic_Linguistic_Analysis_of_Language_Crimes_in_Sociological_Context_Solicitation_Threatening_and_Conspiracy_-_the_Mustafa_Case/fulltext/681c6562df0e3f544f52d8ee/Forensic-Linguistic-Analysis-of-Language-Crimes-in-Sociological-Context-Solicitation-Threatening-and-Conspiracy-the-Mustafa-Case.pdf?origin=publication_detail&_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uRG93bmxvYWQiLCJwcmV2aW91c1BhZ2UiOiJwdWJsaWNhdGlvbiJ9fQ ، وقد تم الإفراج عن هشام بعفو رئاسي عام ٢٠١٧.

[59])ينظر نص القرار والقرار التمييزي رئاسة محكمة استئناف القادسية برقم(٤ من ١/ج١، ٢٠٢١) في ٢٠٢١/٦/١، و (٦٠٧/ت/ج/٢٠٢١) نقلا عن عامر محسون الفتلي، مرجع سابق ٢١٧-٢١٨.وينظر سعيد أحمد بيومي،لغة القانون في ضوء علم لغة النص،دراسة في التماسك النصي:٣٥٥-٣٦٢،إذ ذكر بعض الأمثلة ومنها ما حصل في مجلس الشعب المصري من مداخلات وتأجيل لجلسات بسبب علامة الترقيم (الفاصلة)

[60]) ينظر المستشار بهاء المري، حكايات قضائية صور من حياة الأرياف:٥٣-٥٤، مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر،مصر،و أودونيس للثقافة والنشر ريف دمشق سوريا. وينظر سعد عبد الغفار، وعطيه يوسف، اللسانيات الجنائية ممارسة تطبيقية٤٢-٤٣، وقد ذكرا نماذج من السرقات العلمية باستعراض نماذج تحليلية لباحين عرب ٥٧-٧٢

[61]) في مقابلة خص بها الباحث،إذ بين كثيراً من المعوقات، منها عدم وجود صفة رسمية تحمي اللغوي، فهو لم يحصل إلى الآن صفة خبيرٍ لدى المحكمة، فضلاً عن عدم حسم مسألة أجور الخبير اللغوي،وغيرها مما لا مجال لذكرها هنا. والملاحظ الإرسال يكون في مرحلة متأخرة على خلاف ما يُعمل به في الغرب كما أوضحنا التي قد يتم الاستعانة بالخبير اللغوي في مراحل التحقيق الأولى كما بيّنها (Olsson)